واما المعدوم الذي يجوز وجوده ويجوز عدمه فقال اصحابنا
انه قبل الوجود نفي محض وعدم صرف وليس بشيء ولا بذات
وهو قول ابي الحسين البصري من المعتزلة وقال جمهور المعتزلة
انها ماهيات وحقايق وذوات حالتي وجودها وعدمها
والحاصل انه لا يمكن تقرر الماهيات منفكة عن صفة الوجود عندنا
لان الماهيات لو كانت متقررة حال عدمها لكانت موجودة
حال عدمها فيلزم كونها موجودة حال كونها معدومة وهو محال
وهذا لان الماهيات لو كانت متحققة في الخارج حال عرايها عن الوجود
لكانت مشاركة في كونها متحققة خارج الذهن ومخالفة بخصوصياتها
المتعينة ومابه المشاركة غير مابه المخالفة فكان كونها متحققة
خارج الذهن امرا مشتركا زايدا على خصوصياتها ولا معنى
للوجود الا هذا التحقق فيلزم ان يكون حال عرايها عن الوجود
كانت موصوفة بالوجود واحتجوا بان المعدومات متميزة
في انفسها وكل ما يتميز بعضها عن البعض فهي حقايق متعينة
في انفسها ولا معنى لقولنا المعدوم شيء الا هذا وهذا لانا نعلم



ان غدا يطلع الشمس من مشرقها وهذا الطلوع
معدوم الان في الحال ونحن نعلم الآن امتياز كل واحد منهما عن الآخر
وهذا يدل على وقوع الامتياز في المعدومات والدليل على ان كل
متميز ثابت متحقق ان المتميز هو الموصوف بصفة ما جعلها امتاز
عن الآخر وما لم تكن حقيقة متقررة امتنع كونها موصوفة بالصفة
الموجبة للامتياز والجواب ان ما ذكرتم منقوض بالممتنعات فانا
نقول شريك الاله محال والجمع بين الوجود والعدم ممتنع وحصول
الجسم الواحد في آن واحد في مكانين محال وتميز كل واحد منهما
مع ان هذه الممتنعات نفي محض وليست ذوات وحقايق
وماهيات بالاتفاق وايضا ان الوجود والثبوت مترادفان
عند العقلاء فلو كانت ثابتة في الازل لكانت موجودة
فيه وهو محال وقوله ان زلزلة الساعة شيء عظيم عند وجودها
وتمسكهم بقوله انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن
فيكون وقوله ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله
حيث سمى ما سيكون او سيفعل غدا شيئا ليس بشيء الا ان هذا

Copyright © King Saud University